جامعة أحمد دراية درار

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية بتونس الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات إدارية

إعداد الطالبين:

_ ماكني لحبيب

_ علاوي عبد الله

إشراف الأستاذ :

_ بن مالك محمد الحسن

اللجنة المناقشة		
أ.د زبيري رمضان	جامعة أدرار	رئيسا
أ بن مالك محمد الحسن	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
أ العابد هوراوي	جامعة أدرار	منـــاقشا

الموسم الجامعي : 2020 _2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث البيليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن مالك محمد الحسن

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية بتونس: الاتحاد العام للشغل أنموذجا.

من إنجاز الطالب(ة): ماكني الحبيب

و الطالب(ة): علاوي عبد الله

كلية : الحقوق و العلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

التخصص: تنظيمات سياسية وادارية

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021-06-16

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 22 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
16 جامعة

أ.د بن مالك محمد الحسن
مساعد رئيس قسم العلوم السياسية مكلف بالتدريس والتعليم في الطور

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فإنا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولا وآخرا.

كما نتقدم بالشكر الخالص المكلل بأسمى عبارات الامتنان والتقدير إلى أستاذنا الكريم " **بن مالك محمد الحسن**" نظيرا مجهوداته السامية وسعيه الدائم إلى مرافقة الطالب في مساره لطلب العلم.

الإهداء

أهدي ثمرة مجهوداتي

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما

وإلى الزوجة الكريمة

وإلى إخوتي وأختي الأعزاء

وإلى كل زملائي في الدراسة وأساتذتي الأعزاء

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

لحبيب

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي :

إلى الوالد الكريم رحمة الله عليه و إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها

وإلى العائلة الكريمة ، وإخوتي وأخواتي

وإلى جميع أصدقائي وزملائي في الدراسة

وإلى أساتذتي الأعزاء ولكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

عبد الله

مقدمة

في العقد الأخير من القرن العشرين ،عاد مفهوم المجتمع المدني للظهور بقوة مبشّرا بالدور الريادي الذي لعبه في البلدان التي تعاني من أنظمة الاستبداد والفساد، وذالك بإمكانية التحول من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية ،فأصبح المجتمع المدني شريكا أساسيا في إحداث التغير وكذا المشاركة في صنع القرار وترسيخ عملية التحول الديمقراطي .

كما أن نجاح الديمقراطية مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات العامة وإتخاذ القرارات المتعلقة في تدبير الشأن العام عن طريق التفاعل مع السلطة بشكل مباشر ،اذ أن مسار الانتقال الديمقراطي في تونس يبقى رهين بمدى نضج مؤسسات المجتمع المدني ، ونخص بالذكر الإتحاد العام التونسي للشغل ،أبرز منظمات المجتمع المدني في تونس .

❖ أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني في إرساء معالم الديمقراطية بدولة تونس، من خلال دراستنا لأبرز مؤسساته ، والمتمثلة في الإتحاد العام التونسي للشغل ، الذي استطاع عبر التاريخ تجنيب تونس مطبات السقوط في دوامة الربيع العربي ،وجعل التجربة التونسية من أحسن التجارب العربية في الحول الديمقراطي.

❖ أهداف الدراسة

سنحاول في دراستنا التعرف على الدور الفعال الذي قامت به ابرز مؤسسات المجتمع المدني في تونس لترسيخ الديمقراطية من خلال الأهداف التالية:

_ التعرف على مفهوم المجتمع المدني بشكل عام .

_ الحديث عن كيفية تحقيق التحول الديمقراطي مع إبراز مفاهيمه.

_ التعرف على الإتحاد العام التونسي للشغل والغوص في تاريخه.

_ معرفة الدور الريادي الذي لعبه الإتحاد في ترسيخ الديمقراطية في تونس.

❖ أسباب اختيار الموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع كان وفق دوافع موضوعية وأخرى ذاتية :

أ _ الأسباب الموضوعية

01 _ محاولة معرفة مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني على السلطة .

02 _ الرغبة في معرفة مدى فعالية الإتحاد العام التونسي للشغل في التجربة الانتقال الديمقراطي بتونس .

ب _ الأسباب الذاتية

01 _ الرغبة والفضول في فهم كيف استطاع الإتحاد العام التونسي للشغل التوفيق بين الجانب السياسي والاجتماعي كونه منظمة نقابية عمالية.

02 _ توفر دراسات سابقة كون الموضوع مهم جدا ،مما يساعد في الإلمام بالموضوع من جميع الجوانب .

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

تتمثل في مذكرة من إعداد نجود تحت عنوان ، **دور المجتمع المدني في تحقيق الموازنة التشاركية في تونس**،2017-2018 .

_ بحيث قدمت هذه المذكرة على فكرة رئيسية متمثلة في ان نجاح الموازنة التشاركية مقتصر على مدى الدور الفعال الدي يقوم به المجتمع المدني التونسي،ومساهمته في تنفيذ الموازنة التشاركية على المستوى المحلي التونسي.

الدراسة الثانية:

وهو كتاب من إعداد عزمي بشارة بعنوان، **الثورة التونسية المجيدة .**

حيث سلط الضوء على الأسباب الجوهرية التي قادت الثورة في تونس ،في إطار منهجية تحليلية توثيقية تابعت تطور الأحداث وأعادت تشكيل مسار الثورة

،وتحولها من عملية إحتجاجية إلى ثورة، ثم عملية الانتقال الديمقراطي فرضت على النظام القائم.

الدراسة الثالثة:

مذكرة مقدمة من إعداد حياة شيباني ،رفيقة حنكة تحت عنوان، **الإتحاد العام التونسي للشغل وعلاقته بحربي الدستور القديم والجديد 2018.**

_ ركزت على التعريف بالإتحاد العام التونسي للشغل وتاريخه والهيكلة التي يقوم عليها، بالإضافة لعلاقته بالسلطة واهم وضائفه كونه منظمة نقابية ،وكيف وافق بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي .

❖ **إشكالية الدراسة:**

تعد الثورة التونسية مدرسة للثورات الناجحة ،وهذا راجع الى الدور الفعال الذي ساهم به المجتمع المدني بجميع مؤسساته الحقوقية منها والشبابية ،وخاصة المنظمات النقابية التي لم يقتصر مجالها على المستوى الاجتماعي فقط ،بل امتد بعيدا نحو المستوى السياسي ،متشبثا برغبة الشعب الجامحة، لترسيخ أسس الديمقراطية ودحض النظام المستبد.

وفي دراستنا سنحاول تسليط الضوء على هذا الدور من خلال إشكالية فحواها:

_ ما مدى مساهمة المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية بتونس ؟

❖ **التساؤلات الفرعية:**

وتنطوي هذه الإشكالية تحت مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1_ كيف يمكن فهم طبيعة المجتمع المدني وارتباطه بالديمقراطية ؟

2_ اين يكمن تأثير مؤسسات المجتمع المدني على التحول الديمقراطي ؟

3_ ما دور الإتحاد العام التونسي للشغل في ترسيخ الديمقراطية بتونس ؟

❖ الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات سنطرح مجموعة من الفرضيات:

1_ لتوضيح مدى ارتباط المجتمع المدني بالديمقراطية لابدى من الرجوع لنشأة ووظائف مؤسساته .

2_ كلما كان المجتمع المدني أكثر فاعلية مع السلطة ، أدى ذالك إلى إرساء معالم الديمقراطية .

3_ يلعب الإتحاد العام التونسي للشغل دورا مهما وبارزا في عملية الإنتقال الديمقراطي كونه راعي الحوار الوطني في تونس .

❖ حدود الدراسة

الحدود المكانية :

إعتمدنا على دولة تونس في دراستنا كونها دولة عربية إنطلقت منها شرارة ثورات الربيع العربي، ونظرا لنجاح تجربتها في ثورة أعطت مثالا ناجحا للدول العربية في عملية الإنتقال الديمقراطي ،وهذا يعود لثقافة مجتمعها المدني وبالأخص منظمتها النقابية والمتمثلة في الإتحاد العام التونسي للشغل الراعي للحوار الوطني ،سنتطرق لدور البارز الذي لعبه الإتحاد في ترسيخ الديمقراطية ،ودالك من اجل الاستفادة والإطلاع أكثر على التجربة التونسية .

الحدود الرمانية

حددنا الإطار الزمني لدراستنا منذ الفترة الاستعمارية لدولة التونسية حتى المرحلة الانتقالية وهي مابعد الثورة ،وهذا راجع للتعرف أكثر على الدور الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل خلال هذه الفترة ،والذي كان له التأثير في عملية التحول الديمقراطي بالدولة التونسية.

❖ الإطار المنهجي

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من المناهج والإقترابات وهي:

- **المناهج**

المنهج التاريخي:

يعمل هذا المنهج على تحليل وتفسير الظواهر التي لها علاقة بالماضي، ولدراسة الديمقراطية ودور المجتمع المدني في ترسيخها في تونس منذ الاستعمار وحتى الثورة،لابد من الرجوع لأصل ظهور هذه الأحداث.

منهج دراسة الحالة:

وهو المنهج البارز من خلال دراستنا لنمودج الإتحاد العام التونسي للشغل ، أبرز مؤسسات المجتمع المدني التونسي ،وذالك من خلال الوقوف على دوره في تحقيق الديمقراطية بتونس وتجنيبها الوقوع في حرب أهلية.

- **الإقرابات**

إقتراب الدولة والمجتمع:

يسعى هذا الاقتراب إلى تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع،ومدى تأثير المجتمع المدني على الدولة، اعتمدنا عليه في دراستنا لمعرفة مدى تأثير الإتحاد العام التونسي على النظام الإستبادي لرئيسين لحبيب بورقيبة وبن علي ،وكيف أستطاع التأثير على النظام وتحقيق المسار الديمقراطي.

❖ مصطلحات الدراسة

المجتمع المدني: يعبر المجتمع المدني بأنه إحدى المؤسسات المستقلة التي تظهر داخل المجتمعات وتكون العلاقة بين تلك المؤسسات قائمة على الأمور

الطوعية، وتتمثل مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب والنقابات والمنظمات الخاصة بحقوق الإنسان .

الديمقراطية : هي كلمة منبثقة من أصل يوناني وهي ذو لفظين ديمو:وتعني الشعب، و قراط: تعني الحكم أو السلطة ومدلولها السياسي هو حكم الشعب.

التحول الديمقراطي:هو ذالك التغير في النظام السياسي والاجتماعي و الاقتصادي سواء باتجاه ديمقراطي او بالاتجاه المعاكس،وهو يفترض الانتقال من حال إلى آخر،من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة .

الإتحاد العام التونسي للشغل: هو منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية ،تستمد شرعيتها وقراراتها وقوتها من القواعد العمالية ،مقرها بتونس العاصمة.

❖ صعوبات الدراسة

_ صعوبة في الاتصال والإنتقال إلى المكتبة نظرا للإجراءات الاحترازية من الوباء.

_ قلة المراجع بلغة الأجنبية الخاصة بموضوع المجتمع المدني .

❖ تقسيم الدراسة

قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وكل فصل يتضمن مباحث وكل مبحث يتضمن مجموعة من المطالب.

الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للدراسة ويحتوي على مبحثين ،المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني متضمن ثلاثة مطالب المطلب الأول معنون بتعريف ونشأة المجتمع المدني والثاني خصائصه والثالث وظائفه،أما المبحث الثاني تحت عنوان مفهوم التحول الديمقراطي ويحتوي ايضا على ثلاثة مطالب،المطلب الأول تناول تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي والثاني أسباب التحول الديمقراطي والثالث علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني فتناول دراسة الإتحاد العام التونسي للشغل فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كل مبحث يتضمن ثلاثة مطالب ،المبحث الأول اقتصر على ماهية الإتحاد العام التونسي للشغل ،المطلب الأول تعريف ونشأة الإتحاد والثاني أهداف ومبادئ الإتحاد والثالث الهيكلة المركزية للإتحاد،أما للمبحث الثاني تحت عنوان دور الإتحاد العام التونسي للشغل في التحول الديمقراطي بتونس ،تضمن المطلب الأول دور الإتحاد العام التونسي للشغل قبل الثورة ،أما المطلب التاني تضمن دور الإتحاد في المرحلة الثورية والمطلب الثالث بعنوان الإتحاد العام التونسي للشغل ومرحلة الحوار الوطني.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

شهد العالم خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين نمو حركة المؤسسات غير الحكومية وتطورها، الأمر الذي مهد لتصاعد موجات فكرية حول المجتمع المدني ودور كشريك اساسي في التحول الديمقراطي ،وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهومي المجتمع المدني و التحول الديمقراطي ،وتسليط الضوء على مدى مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي .

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المجتمع المدني.

أولا /تعريف المجتمع المدني: هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ،[1] ووفقا لذالك فإن المجتمع المدني يستند إلى ثلاثة مؤشرات وهي : أنه تعبير عن فعل إرادي حر لمجموعة من الناس ،وأنه يتكون من مجموعة من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ،وأنه يقوم على مفاهيم الثقافة المدنية ، ويتكون المجتمع المدني من :الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمالية ،وجماعات رجال وسيدات الأعمال.[2]

ويعرف على أنه مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبئ التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها ،استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو خيرية.[3]

ثانيا/ نشأة المجتمع المدني:

1_ حسب ما اجاد به بعض المفكررين الغربيون :

إذ نجد "أفلاطون " (427_347 ق،م) تحدث في كتابه المشهور "كتاب الجمهورية" بأن المجتمع المدني ينشأ نتيجة لحاجة البشر إلى إشباع حاجياتهم والتي لا تتحقق إلا عن طريق التعاون فيها بينهم.

---

[1] _حسام شحادة، **المجتمع المدني** ، ط1، بيت المواطن ، دمشق ،2015،ص 14.

[2] _ إيمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي**، ط2، معهد البحرين للتنمية السياسية :2017، ص17.

[3] _ مصطفى عطية جمعة ، **تعريف المجتمع المدني** ،على الرابط :
/https://www .alukah.net/sharia/0/107726

أيضا نجد " جون لوك" (1632م _ 1701م) فقد رأى هو الآخر أن المجتمع المدني يدخله الأفراد ضمان لحقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي.

أما عن "جورج فريدريك .هيجل" (1770 م _1831 م) قد ميز مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة ،حيث ذكر في كتابة فلسفة الحق الصادر سنة 1821م أن المجتمع المدني هو ذالك الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الموجودة بعيدا عن الدولة ،وهو متصور أنه كساحة مستقلة تتلاقى فيها المصلحة الفردية لكل شخص بمصلحة الآخر .[1]

2_ يقوم الأساس التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ضمن ارتباطه بالواقع وضمن الشروط التاريخية التي تشكّل فيها على مايلي:

أولا: على أساس مضمون الحياة المدنية الحديثة والمعاصرة التي جوهرها التحرر السياسي، وعلى التمييز بين الإنسان المطلق والإنسان الديني.

ثانيا: يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان، وهي جزئياً الحقوق السياسية، ومضمونها يكمن في المشاركة السياسية في الدولة .

ثالثا: إن المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية وانقساماته الطبقية والفئوية ،وتبايناته الاجتماعية والتكويناته السياسية والنقابية ، الذي تحكمه مبادئ المواطنة ،والمساواة السياسية والقانونية بين الأفراد في الحقوق والواجبات ،والماركة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية.

[1]_محمد يحياوي ، **دور المجتمع المدني في عملية التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،إشراف عبد اللطيف دحية ،جامعة المسيلة ،2018_2019 ،ص 08.

رابعا: إن أصول المجتمع المدني قديمة وعالمية وتاريخية وموجودة في الحضارات القديمة واليونانية والرومانية والعربية في العصرين الأموي والعباسي ،وفي الحضارة الصينية ،وهو وجود تاريخي وثري بتنوعه.[1]

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني

توجد أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته مؤسسة المجتمع المدني وهي:

1_ **القدرة على التكيّف:** ويقصد بذالك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، وهناك ثلاثة أنواع من التكيّف:

أ_ التكيّف الزمني، ب _ التكيّف الجيلي،ج _ التكيّف الوظيفي.

2_ **الاستقلال:** بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها .[2]

3_ **التعقيد:** يقصد به ضرورة وجود داخل المؤسسة هرمية في السلطة وتدرج المسؤوليات التنظيمية في الهيئات المشكلة للمنظمة ،عموديا وأفقيا ،وبالتالي لابد لفعاليات المجتمع المدني من تحقيق هذه الخاصية في مختلف المناطق والبيئة التي تعمل فيها.

4_ **التجانس:** يقصد به التجانس بين أفراد المؤسسة مما يمكنها من ممارسة نشاطاتها. [3]

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

للمجتمع المدني وظائف عديدة في أوساط المجتمعات نذكر منها:

---

[1]_حسام شحادة ،**المرجع السابق** ، ص 13.

[2]_ سمية لعجال ،ام النون مسقم ، **آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات أفريل 2011**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،إشراف: قيرع سليم ،2016_2017 ،ص 11.

[3]_ محمد يحياوي، **المرجع السابق** ، ص 12 .

_ **الدفاع عن المطالب والمصالح الاجتماعية**:وهي وظيفة أساسية في عمل المنظمات المدنية فهي حلقة وسيطة بين المجتمع ككل والدولة، فهدفها إيصال انشغالات المواطنين ورفع مطالبهم للدولة في معظمها قد تكون اجتماعية.

_ **تجميع المصالح والتوفيق بينها**:وذالك ببلورة مواقف جماعية اتجاه قضايا أعضائها.

_ **مواجهة الصراعات:** وذالك من خلال معالجة الصراعات الداخلية بين أعضائها بطرق سلمية .

_ **تعزيز التنمية المجتمعية:** من خلال المساهمة الفعالة في نشاطاتها التعاونية.

_ **إفراز القيادات الجديدة**:من خلال ممارسة الديمقراطية.

_ **الاتصال:** وهو وظيفة أساسية للمجتمع المدني في نماذج الديمقراطية التداولية.

_ **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** من خلال توفير الفرص لممارسة الأنشطة البيئية تؤدي إلى زيادة الدخل عبر النشاطات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

_ **إشاعة ثقافة العمل التطوعي**:أي احترام العمل الجماعي ،الالتزام بالاحترام المتبادل بين الأفراد مع اعتماد المحاسبة والشفافية. [1]

[1] _ محمد يحياوي، **المرجع نفسه** ، ص ص ،12_13 .

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

أولا/ تعريف الديمقراطية: حسب التعريف الكلاسيكي تعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب، أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه،فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضا باسم الشعب والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه.[1]

وتعرف الديمقراطية في المفهوم الليبرالي على أنها نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء او الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، يعرف عادة باسم " الديمقراطية النيابية " ، فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شؤون البلاد.

ثانيا/ مفهوم التحول الديمقراطي: يرى " برهان غليون " أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ .[2]

ويعرف أيضا التحول الديمقراطي على أنه عملية تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى أخرى ديمقراطية ، ويعني هذا بدوره تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسيات تؤكد هذا التحول من أهمها :احترام الدستور،وسيادة القانون ،ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً ،استقلال القضاء وحرية

---

[1] _ تمازيرت ليندة ، بوقطوف مريم ، **التحولات الديمقراطية في شمال إفريقيا:دراسة حالة تونس 2011-2017**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،اشراف ،عمرون محمد ،جامعة تيزي وزو،2017-2018.ص 09.

[2] _ إيمان أحمد ، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**،المعهد المصري الدراسات السياسية والاستراتجية ،فبراير2016،ص 02.

الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والحزبية وفعالية المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان .

المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي.

يمكن القول بأن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وقد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي، على النحو التالي:

1_ العوامل الداخلية:

_ انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي: وعادة ما يرتبط ذالك بفشله في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أو بسبب تغيير منظومة القيم في المجتمع ،واتجاهها نحو رف النظم السلطوية أو عدم تقبلها ، وإن كان هذا العامل لا يرتبط بالضرورة ببدء التحولات الديمقراطية،فقد يستمر النظام ممسكا بزمام الأمور على الرغم من فقده للشرعية .

_ التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية: حيث تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذالك نجاح أو فشل التحول. [1]

_ الثقافة السياسية: حيث تلعب الثقافة السياسية دوراً حاسما في تحديد اتجاه وسرعة التحول الديمقراطي، وقد مثل عام 1989 نقطة تحول حضاري وثقافي تجاه الاهتمام بالثقافة السياسية الديمقراطية الغربية .

_ درجة النمو الاقتصادي: حيث جددت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطية الاهتمام بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي

[1] _ايمان حسن ، **المرجع السابق** ، ص ص 46_48.

إلى تعبئة اجتماعية تقود بدورها إلى إلى تعبئة سياسية تؤدي إلى التحول نحو الديمقراطية .

_ نمو المجتمع المدني: فالمجتمع المدني يؤدي دوراً مهما في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي، وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسية .

2_ العوامل الخارجية:

_ التغير في النظام الدولي: فمع انهيار الاتحاد السفياتي وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة النظام العالمي ،بدأت سياسات تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر القيم الثقافية المرتبطة بالديمقراطية الحزبية .

_ المنظمات الدولية : حيث تمارس المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً مهماً في تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية ،عن طريق الربط بين المساعدات الاقتصادية ومعدل الإصلاحات السياسية في النظم السياسة السلطوية أو حديثة التحول نحو الديمقراطية .[1]

المطلب الثالث: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي.

برزت علاقة المجتمع المدني بعملية التحول الديمقراطي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ،الذي ترافق مع بدايات الموجة الديمقراطية الثالثة ،وقد عدّت العديد من الأدبيات المجتمع المدني قاطرة لعملية التحول الديمقراطي ،انطلاقا من وجود ربط بينه وبين العديد من الكيانات الوسيطة التي تتفاعل من السلطة التنفيذية ،لاسيما جماعات المصالح ،وفي هذا الإطار قدم " روبرت بوتنام " دراسة اهتم فيها بالسؤال عما يجعل الديمقراطية أو لا تعمل .

[1] _ إيمان حسن ، **المرجع نفسه** ، ص ص، 48_ 49.

ويمكن تحديد مداخل دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، من خلال مستوى تحليل أساسي يتمثل في دراسة وظائف المجتمع المدني، وذالك على النحو التالي:

أ_ **القدرة على الحشد والتعبئة الشعبية** : تتمثل أبرز وظائف مؤسسات المجتمع المدني في القدرة على تمثيل الشعب أو المجتمع، وهو ما يبرز من خلال الوقوف على مدى ديمقراطية المنظمة نفسها من خلال إعمال القواعد الديمقراطية ، ودرجة رضاء أعضائها، وقدرة المنظمة على ترجمة أهدافها التي حددها أعضائها.

ويتطلب نجاح وفعالية هذا الدور ضرورة توفر شرط أساسي يتمثل في تحرك المجتمع المدني لنشر القيم المدنية مثل المشاركة والمواطنة والمحاسبة والشفافية، والتي تعد مدخلا أساسياً لتأسيس مجتمع ديمقراطي ينتهي بقيام دولة مدنية.[1]

ب/ **ضمان وتعزيز ثقافة سياسية ومدنية داعمة للتحول الديمقراطي** :

إن إرساء قواعد الديمقراطية وتكريسها في نسق سياسي يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية لهذه المجتمعات ، ومن تم يتضح ارتباط فاعلية دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي بمدى توفر القيم المدنية لدى مؤسساته ،واعتماد على نشر وتدعيم الثقافة المدنية بين المواطنين ، الأمر الذي يشير إلى محورية الجانب القيمي، سواء فيما يتعلق بآليات الانتقال أم فاعلية تحرك المجتمع المدني ، ويمكن في هذا الصدد التعويل على مؤسسات المجتمع المدني ،لاسيما المنظمات غير الحكومية أول الجمعيات الأهلية ، حيث تؤدي دوراً بارزاً في تدعيم الديمقراطية ،[2] ومن هنا فإن علاقة التأثير والتأثر بين مؤسسات المجتمع المدني وقضية الديمقراطية هي علاقة عضوية محورها التأثر المتبادل فكلاهما لا غنى للآخر عنه ، هو ما يدفعنا إلى القول أن المجتمع المدني هو عامل محفز

[1] _ إيمان حسن ، **المرجع نفسه** ،ص ص، 56_57.

[2] _ إيمان حسن، **المرجع نفسه**، ص ص، 57_58.

للديمقراطية وهذه الأخيرة هي عامل دعم ومساندة لتلك المنظمات في ظل دولة مدنية حديثة تؤمن بقيم المواطنة البعيدة عن أية تقاطعات . [1]

[1] _ خالد فياض، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين**، على الرابط: https//www.bipd.org/publications/Articles/article190519.aspx.

خلاصة الفصل

استخلصنا في هذا الفصل إلى فهم طبيعة المجتمع المدني وتطوره التاريخي منذ القدم وبيان دوره الفعال في التأثير على السلطة، فهو يعد ورقة ضغط تستعمل لسيطرة على السلطة و أخذ حقوق الشعب والوقوف مع الحق في كل الظروف، فنجد المجتمع المدني مكون من مؤسسات قد تكون مؤسسات شبانية أو حقوقية وفي الغالب تكون منظمات نقابية عمالية لها تأثير كبير على الجانب الاجتماعي وكذا السياسي إن دعت له الضرورة في تحقيق الديمقراطية .

فنجد التجربة التونسية خير دليل في بيان مدى فاعلية المجتمع المدني وتأثيره على السلطة، وترسيخ معالم الديمقراطية في تونس ،حيث كان المجتمع المدني التونسي له الدور الأكبر في إنجاح الثورة التي كادت إن تكلف الدولة التونسية حروب أهلية، ومن أبرز الفاعلين في المجتمع المدني التونسي سطعت في الأفق منظمة نقابية متمثلة في الإتحاد العام التونسي للشغل.

الفصل الثاني

الإتحاد العام التونسي للشغل

تمهيد:

يعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل فاعلا اجتماعيا على المستويين النقابي والاجتماعي، حيث لم يقتصر نشاطه على المستوى الاجتماعي فقط، بل كان فاعلا سياسيا مهما كونه يمثل منظمة وطنية يعنيها الشأن العام الوطني في البلاد ، بما يحمله من معاني سياسية ،فهو من ابرز مؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي وتبني الحوار الوطني بتونس ،وفي هذا الفصل سنتطرق إلى لمفهوم الإتحاد العام التونسي للشغل واهم أهدافه ومبادئه بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي الذي يقوم عليه، مع إبراز دوره في التحول الديمقراطي بتونس.

المبحث الأول: ماهية الإتحاد العام التونسي للشغل.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الإتحاد العام التونسي للشغل.

أولا / تعريف الإتحاد العام التونسي للشغل.

يعرف الإتحاد العام التونسي للشغل على انه منظمة نقابية وطنية ديمقراطية ،تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية،مقرها المركزي بتونس العاصمة وتضم جميع الشغالين بالفكر والساعد والمتقاعدين منهم .[1]

يعتبر من أقدم المنظمات النقابية للوطن العربي،وأقوى تنظيمات المجتمع المدني في تونس،بعدد المنتسبين يصل إلى نصف مليون منخرط بحوالي 600 آلف منخرط منهم 35 % نساء و37% في الجملة هم اقل من35 سنة يعملون في شتى المجالات الاقتصادية الخاصة والعمومية،ومن مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وموظفين وتقنيين وأطباء وإطارات في التعليم،دون نسيان العدد الهائل من المتقاعدين في مختلف المؤسسات.[2]

ثانيا/ نشأة الإتحاد العام التونسي للشغل.

تأسس الإتحاد العام التونسي للشغل في20 يناير سنة 1946م خلال المؤتمر الذي عقد بالمدرسة الخلدونية ،وكان مدير مكتبها فرحات حشاد،إضافة إلى أمينين عامين هما: كيلاني الشريف وصبحي فرحات.

وقد آمن فرحات حشاد بان هذه الحركة العمالية في تونس يجب أن تكون حركة قومية سياسية، إن الصدق في العمل الذي قام به فرحات حشاد تجاه الإتحاد

---

[1] _ الإتحاد العام التونسي للشغل،**القانون الأساسي للإتحاد العام التونسي للشغل**،المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي: جربه في 8.7 و9 فيفري2002،الباب01،التعريف بالإتحاد الفصل الأول.

[2] _سميرة كيم، وهيبة كواشي، **دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسيات العامة التشغيلية،الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية: العدد04، ديسمبر 2020،ص172.

العام التونسي للشغل جعل الشعب التونسي يضع ثقته التامة فيه والتي زادت من شعبيته لدى الشعب ودفعت بالعمال إلى الانضمام للإتحاد.[1]

وجديرا بالذكر أن نضال الإتحاد العام التونسي للشغل لم يقتصر على المستوى الوطني فحسب ،وإنما كان له بعد قومي مغاربي ،حيث دافع فرحات حشاد على مشروع رابطة نقابة تضم نقابات المغرب العربي.

وكما تميزت الحركة النقابية التونسية في عهد الاستعمار بالتسييس السريع ،وقد تجسد ذالك في تدعيم النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ،وبث الوعي في وسط مناضليه والتأكيد على أهمية الاستقلال الوطني ،كما حرص الإتحاد على إقامة علاقات مع كل القوى السياسية التي تشارك في حركة التحرر الوطني ،حيث انضم إليه الإجراء من مناضلي الحزب الدستوري الجديد أمثال "احمد التليلي وعبد الله فرحات " قد ساهموا في دفع هذا الحزب نحو مواقع نضالية أكر تجدرا ،وذالك نضرا للخبرة النضالية التي يتميز بها النقابيون ، حيث قدموا عدة تضحيات في سياق النضال من اجل الاستقلال .

طيلة تجربتها التاريخية الطويلة رسخ الإتحاد العام التونسي للشغل جملة من المبادئ النضالية والقواعد التنظيمية ،تناسبت مع المراحل التاريخية التي مرت بها ،واستمرت على نفس التصور بعد الاستقلال، وامتد النضال النقابي للإتحاد خلال ثورة 14 يناير 2011 .[2]

المطلب الثاني:أهداف ومبادئ الإتحاد العام التونسي للشغل.

1_حياة شيباني،رفيقة حنكة ،**الإتحاد العام التونسي للشغل وعلاقته بحزبي الدستور الجديد والقديم (1948_1956)** مذكرة لنيل شهادة ماستر، إشراف: محمد السعيد عقيب ،جامعة الوادي ، 2017_2018 ، ص38.

2_عائشة عباش،**الإتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية .جدلية الفعل النقابي والسياسي**، مجلة العلوم السياسية والقانون: العدد الأول جانفي 2017،ص 175.

أولا:أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل

تشمل أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل في:

– توحيد وتنظيم جميع الشغالين بالفكر والساعد والمتقاعدين منهم على النطاق الوطني.

– النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بوعيهم والدفاع عن مصالحهم المعنوية والمادية.

– العمل من أجل:

أ– إنشاء اقتصاد وطني اشتراكي مستقل متحرر من كل تبعية،وتحقيق توزيع عادل للثروات الوطنية بما يضمن طموحات جميع الشغالين والفئات الشعبية.

ب– الدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ج– دعم الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والاتحاد الدولي للنقابات العمال العرب من أجل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة العربية وبناء التكامل الاقتصادي والعمل على تحقيق الوحدة العربية وخدمة قضاياها.[1]

د – التعاون مع جميع الحركات النقابية العمالية في العالم طبقا لمبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل.

هـ– تدعيم الحركات النقابية العمالية المضطهدة.

و– مساندة جميع الشعوب المكافحة من أجل استرداد سيادتها وتقرير مصيرها ودعمه نضال حركات التحرر في العالم.[2]

ثانيا/مبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل:

[1] _ الإتحاد العام التونسي للشغل ، **القانون الاساسي للإتحاد العام التونسي للشغل** ،المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الإستثنائي:جربة 7_8 و9 فيفري 2002،الباب 01، الأهداف ،الفصل 02.

[2] _ الإتحاد العام التونسي للشغل ،**المرجع نفسه** ،ص 02.

طيلة تجربته التاريخية الطويلة، رسخ الاتحاد العام التونسي للشغل جملة من المبادئ النضالية والقواعد التنظيمية تتناسب مع المرحلة التاريخية التى مر بها، ومع تطور الخصائص الاجتماعية للشغالين المنتميين الى منظمته النقابية ،ومن خلال ذلك تبلورت في ثقافته النضالية أربعة مبادئ سار عليها منذ تأسيسه:

_ المبدأ الأول نقابي مهني: بحيث يتمثل في الدفاع عن الشغالين التونسيين بمختلف اصنافهم ضد الإستغلال والحيف الإجتماعي، والمطالبة بتحسين علاقات العمل وضروفه مهما كان القطاع .

_ المبدأ الثاني سياسي وطني :يتجاوز طبقة الشغالين في حد ذاتها ،ليشمل القضايا الرسمية العامة للشعب التونسي.[1]

_ المبدأ الثالث يتعلق باستقلالية المنظمة :وقد نشأ هذا المبدأ وترسخ كقاعدة عمل تمسكت المنظمة بتثبيتها في الممارسة بحسب الظروف والإمكانيات .

_ المبدأ الرابع أخلاقي اجتماعي : ويتمثل في انحياز المنظمة الشغلية بشكل ثابت إلى قيم إنسانية متأصلة في شأنها الاجتماعي، هي العدالة والكرامة والحرية وبالفعل ترجم الإتحاد جل تلك المبادئ على ارض الواقع من خلال الدفاع المستمر عن الشغالين، عبر وسائل النضال النقابي المختلفة والمشروعة، سواء في عهد الاستعمار آو بعد الاستقلال، وهو ما خوله لا كتساب جراء ذالك إرث نضالي أهله لمواصلة دوره كشريك أساسي في بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.[2]

إن هذه القيم هي التي تحولت فيما بعد إلى شعارات للثورة التي أطرها الإتحاد بقوة كبيرة، فعلى سبيل المثال، فإن 94 بالمائة من بين المنتسبين إلى الإتحاد العام التونسي للشغل في مدينتي سيدي بوزيد والقصرين شاركوا في التظاهرات الصعبة التي فجرت الثورة في هذه المناطق في 2010_2011 ،وقد أكسبت الإتحاد قيمة

[1] _عائشة عباش،**مرجع السابق** ،ص 176.

[2] _ عائشة عباش، **نفس المرجع** ، ص 177.

اعتبارية عالية لدى التونسيين، جعلت كل الذين يتعرضون للظلم أفرادا أو جماعات يلجؤون إلى هذه المؤسسة النقابية للدفاع عن أنفسهم.[1]

المطلب الثالث:الهيكلة المركزية للإتحاد العام التونسي للشغل.

تتكون الهيكلة المركزية من سلطات قرار وطنية وهياكل تسيير وطنية .

أولا/ سلطات القرار الوطنية .

سلطات القرار الوطنية هي المؤتمر العام والمجلس الوطني والهيئة الإدارية الوطنية.

أ_ المؤتمر العام: هو سلطة القرار الأولى والعليا والمرجع الأول للإتحاد العام التونسي للشغل ،ينعقد المؤتمر العادي مرة كل خمسة سنوات بقرار تتخذه الهيئة الإدارية الوطنية قبل التاريخ المحدّد بستة أشهر.

تتمثل ابرز مهام المؤتمر العام في :

_ مناقشة التقريرين الأدبي والمالي للمكتب التنفيذي وعرضها على النواب للتصويت.

_ إتحاد القرارات في المسائل الوطنية المطروحة عبر اللّوائح الصادرة عنه .

_ انتخاب المكتب التنفيذي الوطني.

ب/ **المجلس الوطني** :هو سلطة القرار الثانية في الإتحاد بعد المؤتمر، يلتئم عاديّا وبصفة وجوبية مرّة بين المؤتمرين بقرار من الهيئة الإدارية الوطنية وبدعوة من المكتب التنفيذي الوطني .

ابرز مهام المجلس الوطني هي :

_ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام .

---

[1] _ مولدي الاحمر، **النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق "الربيع العربي":مثال الإتحاد العام التونسي للشغل** ،سياسات عربية: العدد 30، كانون الثاني/ يناير 2018 ،ص 45.

_ اتخاذ القرارات في المسائل المعروضة في نطاق الاختيارات العامة للإتحاد .

_ الدعوة إلى عقد مؤتمر عام استثنائي بطلب من ثلثي الأعضاء على قاعدة التمثيل النسبي المحددة كالتالي:

1_ لكل عضو من المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد عدد أصوات يساوي معدل مجموع أصوات الاتحادات الجهوية (يقسم المجموع على 24).

2 _لكل كاتب عام جامعة عامة عدد أصوات يحدد حسب عدد منخرطي القطاع.

3_ لكل كاتب عام إتحاد جهوي عدد أصوات يحدد حسب عدد منخرطي الجهة .

تحتسب الأصوات اعتمادا على العدد الإجمالي للمنخرطين، ويتم إسنادها تصاعديا وفي كل مرة بالنظر إلى العدد الإجمالي إلى حين استنفاذه ولا يتم احتساب الكسور إلا إذا تجاوزت نسبة 50 بالمئة من العدد الأدنى اللازم للحصول على صوت.[1]

الجدول رقم (01) يمثل عدد الأصوات بالنسبة للمنخرطين للمجلس الوطني.

عدد المنخرطين	عدد الأصوات
من250 إلى 1500 منخرط	صوت واحد
من1501 إلى 10500 منخرط	صوت لكل 1500 منخرط
من 10501 إلى 22500 منخرط	صوت لكل 3000 منخرط
من 22501 إلى 40,500 منخرط	صوت لكل 6000 منخرط
من40,501 إلى 64,500 منخرط	صوت لكل 12000 منخرط
أكثر من 64,500 منخرط	صوت واحد لكل 15000 منخرط

ج _**الهيئة الإدارية الوطنية** : وهي سلطة القرار الثالثة للإتحاد العام التونسي للشغل، تنعقد الهيئة الإدارية الوطنية عاديا وبصفة وجوبية مرة كل ثلاث أشهر،

[1]_ الإتحاد العام التونسي للشغل ،**المرجع نفسه** ،ص ص14_16.

وكلما دعت الحاجة بقرار من المكتب التنفيذي الوطني وباستدعاء من الأمين العام أو من يفوضه، وإن تعذر ذالك يمكن للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه.

تتولى الهيئة الإدارية الوطنية :

_ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الوطني.

_ النظر في عضوية الإتحاد العام التونسي للشغل وهياكله القطاعية بالمنظمات النقابية المغاربية والعربية والإقليمية والدولية .[1]

ثانيا / هياكل التسيير الوطنية .

أ_ المكتب التنفيذي الوطني : يتركب المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد العام التونسي للشغل من خمسة عشر عضوا من بينهم امرأتان على الأقل ،ينتخب أعضاء المكتب التنفيذي الوطني من قبل المؤتمر العام بالاقتراع السري لمدة (05) خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وينتخبون بإشراف رئيس المؤتمر،من بينهم أمنيا عاما وأمناء عامّين مساعدين حسب المهام والمشمولات المضبوطة بالفصل 37 من النظام الداخلي للإتحاد.

ابرز مهام المكتب التنفيذي الوطني نذكر منها:

_ ضمان وحدة الممارسة النقابية للمنظمة والعمل على تجانس الأداء النقابي لمختلف الهياكل. [2]

_تسير النشاط العادي للإتحاد العام التونسي للشغل واتخاذ القرارات التي يراها صالحة في نطاق مقرّرات الهياكل المسيرة للإتحاد العام .[3]

ب_ المكتب التنفيذي الموسع: يتكون المكتب التنفيذي من:

_ أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

---

[1] _ الإتحاد العام التونسي للشغل ،**المرجع نفسه** ،ص ص 17_19.

[2] _ الإتحاد العام التونسي للشغل، **المرجع نفسه**، الباب 02، ص19و20.

[3] _ القانون الأساسي للإتحاد العام التونسي للشغل ، **المرجع السابق** ،الباب 03 ، الفصل 01.

_ الكتاب العامّين للاتحادات الجهوية أو من ينوب الكاتب العام عند الاقتضاء من بين أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي بتفويض كتابي منه وإن تعذر ذالك يمكن للمكتب التنفيذي الجهوي التفويض لأحد أعضائه .

يجتمع عاديا كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام أو من ينوب عنه وبرئاسته أو برئاسة من ينوب عنه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني وإن تعذر ذالك يمكن للمكتب التنفيذي التفويض لأحد أعضائه للغرض.

مهمته : المساهمة في تنفيذ القرارات الوطنية والقطاعية والجهوية ومتابعتها في نطاق اختيارات الإتحاد العام التونسي للشغل .

ج _ مجلس الهياكل القطاعية الوطنية: يتركب المجلس من :

_ أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للإتحاد.

_ الكتاب العامّين للجامعات العامّة أو من ينوب الكاتب العام عند الاقتضاء.

يجتمع عاديا كل هر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الأمين العام برئاسته أو برئاسة من ينوبه من بين أعضاء المكتب التنفيذي الوطني .[1]

من ابرز مهام مجلس الهياكل القطاعية الوطنية:

_ مساعدة المكتب التنفيذي الوطني في تنفيذ قرارات الهياكل المسيرة ومتابعتها.

_ متابعة النشاط النقابي العام والمشاكل القطاعية.

_ التنسيق بين أنشطة المجتمع .[2]

المبحث الثاني: دور الإتحاد العام التونسي للشغل في التحول الديمقراطي بتونس.

[1] _ النظام الداخلي ،**المرجع المذكور سابقا** ، ص ص 30_31 .

[2] _ القانون الأساسي الإتحاد العام التونسي للشغل ،**المرجع السابق** ،الباب 03،الهياكل المسيرة للإتحاد العام ، الفصل 12، ص 12.

"إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر "، "شغل، حرية، كرامة، وطنية،"هذه أهم الشعارات التي قامت عليها الحركات الاحتجاجية في تونس سنة 2011.

وقد ساهم في إنجاح هذه الثورات العربية التي بدأت في شكل حراك اجتماعي عفوي جملة من الفاعلين من أبرزهم " الإتحاد العام التونسي للشغل " المنظمة العمالية الأولى في الدولة التونسية ، الذي كان له الدور الكبير في عملية التحول الديمقراطي،[1] وسنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز الدور الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

المطلب الأول: دور الإتحاد العام التونسي للشغل قبل ثورة .

قبل الخوض في واقع النقابات التونسية ما قبل الثورة ،يجب تسليط الضوء على الدور الذي لعبه الإتحاد العام التونسي للشغل في مرحلتي الاستعمار وبناء دولة الاستقلال .

أولا/ التحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الاستعمارية.

عرف التونسيون التنظيم النقابي منذ أواخر القرن التاسع عشر، اي منذ التنظيمات النقابية الفرنسية الأولى ،وقد نشأ التنظيم النقابي في سياق جملة من الضغوطات السياسية ،حيث أصدرت السلطات الاستعمارية سلسلة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي مكنت العمال الفرنسيين والاروبيين العاملين بالدول المغاربية من مجموعة من الحقوق الخاصة بأوضاعهم المهنية ،في المقابل كانت تمارس كل أشكال الاضطهاد على عمال دول المغرب العربي ،[2] فنجر عن ذالك اندلاع تحركات عمالية اتسعت رقعتها شيئا فشيئا بطريقة فاجأت الجميع ،فبتاريخ

[1] _ عفيفة المناعي ،**الإتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي ،برنامج دعم البحث العربي _الدورة الثانية :كانون الثاني/ يناير 2016،ص 01.

[2] _عائشة عباش، **مرجع سابق ذكره**، ص174.

1924/08/12 بدأت سلسلة من الإضرابات العنيفة مست أولا عمال الشحن في ميناء مدينة تونس ،ثم تلتها إضرابات أخرى في بعض المدن، ونضرا إلى تنكر النقابات الفرنسية لمطالب منخرطيها التونسيين فقد بدأ العمال المضربون في البحث عن طريقة تسمح لهم بإبلاغ صوتهم والضغط على السلطات الفرنسية من أجل الاستجابة لمطالبهم المهنية ،حيث شرع في تأسيس أول جامعة نقابية بتونس سميت بجامعة عموم العملة التونسيين الأولى عام 1924/2/03.[1]

تأسست بقيادة المناضل محمد الحامي ،التي إنحصر برنامجها في النطاق الإصلاحي دون طرح المسألة الوطنية من الزاوية الثورية ،ولكن سرعان ماحلت من قبل السلطة الفرنسية عام 1926 بطريقة قمعية ،قامت محاولات أخرى لتكوين منظمة جامعة العموم العملة التونسية الثانية ،لكنها لم تعمر طويلا ،الى غاية سنة 1946 تم تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل بقيادة المناضل فرحات حشاد ،فاستطاع استقطاب عدد كبير من العمال وبلورة الوعي الوطني لديهم من خلال النضالات اليومية .[2]

ادى الإتحاد العام التونسي للشغل دورا كبيرا في تنظيم العمال التونسيين الذين غادر معظمهم النقابات الفرنسية، وتبين تجربة الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد هذا التلازم بين الشق الاجتماعي والشق السياسي في تجربته النضالية، رغم انه لم يكن يُعرف عنه إنتماء للحزب الدستوري إلا انه أصبح وبسرعة زعيما وطنيا جامعا للتونسيين وهي مرتبة لم يبلغها غيره من الزعماء النقابيين ،أصبح الإتحاد العام التونسي للشغل قوة ضغط حقيقية على السلطة الفرنسية ،حيث نجح الزعيم فرحات حشاد في الحصول على دعم واضح من طرف المنظمات النقابية في العالم وخاصة

---

[1] _ عدنان المنصر، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات** ، ط01 ، المركز العربي للابحاث والدراسات: بيروت، فبراير 2012،ص ص،173_174.

[2] _ عائشة عباش، **المرجع السابق** ،ص ص،174- 175.

في أوروبا و أمريكا، ومع إندلاع حركة المقاومة المسلحة في يناير سنة 1952 وفر الإتحاد العام التونسي للشغل كل الإمكانيات لإنجاح الثورة المسلحة ،وهكذا تحول الإتحاد إلى منظمة سياسية تعمل من أجل أولوية التحرر الوطني تحت غطاء الشرعية النقابية .[1]

وبذالك ناضل الإتحاد العام التونسي للشغل جنباً إلى جنب مع الحركة الوطنية التونسية ،وأجتمع النضال الوطني والنضال المطلبي النقابي ،ولم يفصل بينهما على عكس رغبة النقابات الفرنسية ،التي حاربت هذا التوجه بكل الطرق ،وهو ما أدى لاحقا إلى اغتيال المناضل فرحات حشاد من قبل منظمة إرهابية ذات علاقة بالإدارة الاستعمارية،[2] غير أن عملية الاغتيال زادت في توحيد التونسيين حول أهداف التحرر ،مما سيدفع بالسلطات الفرنسية في مرحلة لاحقة بالخضوع لمطلب الاستقلال الداخلي عبر مفاوضات بين الطرفين بتاريخ 1955/06/03، ثم لمطلب الاستقلال التام في 1956/03/20، وبهذا يكون الإتحاد العام التونسي للشغل قد أصبح بفعل دوره السياسي شريكا ريسيا للحزب الدستوري في تحقيق الاستقلال، مما سيؤهله للقيام بدور رئيسي في بناء الدولة الوطنية، وفي تحقيق جانب هام من طموحات العمال الإجتماعية ،بل إلى المشاركة في تسيير الحكومة ذاتها.[3]

ثانيا /الإتحاد العام التونسي للشغل بعد الإستقلال.

1_تجربة التحول الديمقراطي في عهد بورقيبة: سعى نظام بورقيبة للإستحواد على عنفوان هذا المجتمع الذي قوي عوده في أتوان مقاومة الاستعمار، فانتظام

[1]_ عدنان المنصر، **المرجع السابق**، ص ص، 175- 176 .

[2]_عبد اللطيف الحناشي، **خيارات الإتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر**، مركز الجزيرة للدراسات:02 فبراير 2017،ص 03.

[3]_ عدنان المنصر، **المرجع السابق** ، ص ،177.

البورقيبي نظام غير ديمقراطي بامتياز بالرغم من وجود دستور ومؤسسات النظام الديمقراطي .[1]

شارك الإتحاد العام التونسي للشغل في أول حكومة الاستقلال ب04 وزراء من منطلق قناعة أن الإتحاد أصبح قوة عليها تحمل مسؤولياتها في بناء الدولة ،هذه القوة التي ستجعل بورقيبة يستشعر الخطر ويسعى في محطات عديدة من النيل من استقلالية الإتحاد وتشتيت قوته،[2] وفي عام 1970 وحتى نهاية حكم بورقيبة في نوفمبر 1987، شهدت انفتاحا اقتصاديا صحبه نمو مختل لمصلحة المناطق الساحلية، وتوسع في القطاعان العام والمختلط في أواسط الثمانينيات ،وكان لهذا التوسع دوره في تقوية الطبقة الوسطى في تونس، لكن هذه الفترة شهدت انتهاء التحالف بين النقابات العمالية والحكومة، ولجأت الحكومة إلى استعمال العنف لمواجهة الإضراب الذي قد أعلنه الإتحاد عام 1978، ما اسفر عن سقوط عشرات القتلى،[3] كما انتهت الأزمة بإلقاء القبض على على قيادة الإتحاد بمن فيها أمينه العام الحبيب عاشور الذي تمت محاكمته مع800 من النقابيين، وتم القضاء على استقلالية الحركة النقابية التونسية ،سرعان ما تم عقد مؤتمر للإتحاد العام التونسي للشغل في ماي 1981، تمخضت عنه عودة القيادة النقابية التي اعتقلت بعد انتفاضة 1978،[4] استمر الإتحاد العام التونسي في شن إضرابات واحتجاجات التي واجه بها نضام حكم بورقيبة الاستبدادي،من اجل التحول إلى نظام ديمقراطي.

---

[1] _ شبابحي صليحة، **العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في تونس 2010-2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي،اشراف: رداودي عبد المالك ،جامعة المسيلة ،2018-2019،ص 71.

[2] _احمد محمد مصطفى،حياة اليعقوبي، **مرجع سابق ذكره** ،ص 10.

[3] _ حسن حاج علي احمد، **أطوار التاريخ الإنتقالي مآل الثورات العربية** ،ط 1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، نوفمبر 2015 ،ص ص ،77-78.

[4] _ عزمي بشارة،**الثورة التونسية المجيدة**، ط1 ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات: بيروت، يناير، 2201،ص ص 73-75 .

2_ تجربة التحول الديمقراطي في عهد بن علي : حدث انقلاب زين العابدين بن علي على نظام بورقيبة سنة 1987 ومنظمة الإتحاد العام التونسي للشغل تعيش ضعفا وشتاتا وتهميشا مند سنة 1985 ،بعد حملة الاعتداءات المنظمة علية ،وقد قام بن علي يوم 8 نوفمبر بعدة إجراءات استحسنها النقابيون وباركتها المركزية النقابية ،منها:إطلاق سراح الموقوفين وعلى رأسهم الأمين العام حبيب عاشور .

واستطاع الإتحاد في مجمل تحركاته ومراحله النضالية في فترة بن علي أن يجني لمنخرطيه الكثير من المكاسب خصوصا في قطاعات مثل السكك والمياه والمناجم والبنوك والاتصالات، كما كانت مقرات الإتحاد وساحاته العامة فضاء للتجمعات وتنظيم المسيرات دعما لقضيا الوطنية العادلة مثل إتحاد الطلبة أو منظمة حقوق الإنسان[1]

خلال فترة حكم بن علي عرف الإتحاد حالة من حالات التدجين والتبعية للسلطة خلال تولي كل من إسماعيل السحباني ثم عبد السلام جراد لقيادة الإتحاد ،في مقابل تشديد القبضة البوليسية لنظام بن علي ،مما سدمنافد العمل السياسي الحر أمام المعارضة .[2]

كان الإتحاد العام التونسي للشغل بوصفه مؤسسة مدنية لها هيكل قيادي دو طابع جماعي، هو الطرف المؤهل من الناحية العملية للعب دوراً محوريا في تأطيرالحراك الشعبي وتوجيهه وتنظيفه، وأعتمد الإتحاد أثناء الثورة سياسة الإضراب الجهوي والقطاعي لتشتيت قوى السلطة، معتمدا في ذالك على الطابع الإصلاحي التضامني لخطاب الإتحاد، والذي حاول المزاوجة بين اعتماد لغة الحوار والمناشدة

[1] _ احمد محمد مصطفى ،حياة اليعقوبي، **المرجع السابق** ،ص ص،11 -13 .

[2] _ بلال عبد الله، **الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة :دراسة لدور إتحاد الشغل** ، مبادرة الإصلاح العربي: اكتوبر 2017 ،ص 9.

وبين الضغط التدريجي المتماهي مع حركة الشارع، فبحسب سامي الطاهري، أنه لو تم ضرب الإتحاد على هذا النحو فلن يكون هناك افق لنجاح الثورة .[1]

المطلب الثاني : دور الإتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة الثورية.

اتخذت الانتفاضات الشعبية منذ اندلاعها منحى تصاعديا تدريجيا ، فكانت بداية شرارة الثورة في 17 ديسمبر 2010 حين أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، وفي 14 جانفي 2011 شهد هذا اليوم المظاهرات الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة ضمت أبناء العاصمة وضواحيها ، فكان لهذه المظاهرات الفضل الكبير في هروب بن علي بشكل مفاجئ إلى السعودية .[2]

بعد سقوط نظام بن علي حصل اضطراب كبير وتذبذب في طريقة إدارة المرحلة الانتقالية ،وكان على الإتحاد العام التونسي للشغل أن يضطلع بمسؤوليته في هذه المرحلة الحرجة، ففي أول بيان صدر من المكتب التنفيذي الوطني ،وضع الإتحاد نفسه في موقع المتحمل لمسؤوليته الوطنية تجاه شعبه ،إذ دعا إلى ضرورة تطبيق الدستور وتشكيل مجموعة من اللجان في تقصي الحقائق والفساد والإصلاح السياسي والاقتصادي وفي مجال الإعلام والحريات....الخ ،كما دعا قواعده عن طريق النقابيين إلى ضرورة استئناف النشاط الاقتصادي.[3]

وشارك الإتحاد بثلاث وزراء في أول حكومة برئاسة محمد الغنوشي، لكن سرعان ما أعلن انسحابه منها، وقد أظهر دعمه في اعتصامي القصبة1 والقصبة 2، وهما إعتصامان عملا على إسقاط حكومتي الغنوشي والنجاح في مرحلة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، فتبنى الإتحاد مطالب

---

[1] _ بلال عبد الله، **المرجع نفسه** ، ص 11.

[2] _ عبد الوهاب الطيبي، **الإنتقال الديمقراطي في تونس 2011-2015 دراسة تقييمية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،إشراف: محمد بوضياف، 2015- 2016 ،ص ص،39_44.

[3] _ احمد محمد مصطفى،حياة اليعقوبي، **مرجع مذكور سابقا**، ص 17 .

المعتصمين ودعمهم ماديا ومعنويا حتى تحققت مطالبهم، وتولى الباجي قائد السبسي رئاسة حكومة تصريف أعمال، وحدد المرسوم الرئاسي عدد 6 الصادر بتاريخ 4 مارس 2011 ما تبناه الإتحاد وفاوض عليه:

_ تحقيق الانتقال الديمقراطي .

_ استمرار الثورة وحمايتها .

_ بعث هيئة عليا مستقلة للانتخابات .

_ إصدار قانون ينظم المجلس الوطني التأسيسي .

وحرصا على عملية تأمين عملية الانتقال الديمقراطي وإعداد البلاد لانتخابات المجلس التأسيسي ،قام الإتحاد العام التونسي للشغل بمعية مجموعة من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية يوم 7مارس 2011 بتكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ،وكان الإتحاد ممثلا بأربعة أعضاء ،هذه الهيئة التي استطاعت تامين أول عملية انتخابات ديمقراطية في تاريخ تونس بكل مراحلها في23 اكتوبر 2011.[1]

المطلب الثالث :الإتحاد العام التونسي للشغل ومرحلة الحوار الوطني .

1/ الإتحاد ومبادرة الحوار الوطني.

أدى الإتحاد العام التونسي للشغل بوصفه المنظمة النقابية الأولى والكبرى دوراً مهماً بل مهيمناً في عملية الانتقال الديمقراطي، ولعلى ذالك يتجلى من خلال مشاركته الفعالة في عملية الحوار الوطني .

وللعلم فإن الإتحاد لم يكن الوحيد الرّاعي للحوار الوطني، حيث نجد جانبه ثلاث منظمات وهي: الهيئة الوطنية للمحامين و الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة

[1] _ احمد محمد مصطفى ،حياة اليعقوبي، **المرجع نفسه**، ص ص ،17-18.

والصناعات التقليدية و الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان .[1] ووضع هذا "الرباعي الراعي للحوار" خارطة طريق مكنت في ما بعد من التوصل إلى حلول عجلت بتنصيب حكومة جديدة من التكنوقراط وبإنهاء كتابة الدستور الجديد وتحديد موعد نهائي للانتخابات التشريعية والرئاسية كآخر خطوة في المسار الانتقالي الذي دام ما يزيد عن ثلاث سنوات ولتتولى على إثرها المؤسسات الدستورية المنتخبة شرعيا مسؤولية تسيير البلاد ووضع ملامح المرحلة القادمة على المستوى السياسي والاقتصادي .[2]

انعقد المؤتمر الأول للحوار وشارك فيه الكثير من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية، لكن رفضت أحزاب الترويكا المشاركة فيه (حزب النهضة، حزب المؤتمر من اجل الجمهورية ،حزب التكتل)،وجاء بيان المؤتمر متطابقا مع نص المبادرة التي أطلقها الإتحاد مما يوحي بالكثير حول مكانته التي بدأ يستعيدها على الساحة السياسية .

أتى اغتيال السياسي الشهيد شكري بلعيد المنسق العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين يوم 6 فيفري 2013 ليزيد الوضع السياسي الهش تأزما ،مما سيعطي شكلا آخرا للحوار وتأكيد ضرورة تدخل الإتحاد العام وتحمله لمسؤوليته الوطنية .

حمل الإتحاد حكومة الترويكا مسؤولية انتشار العنف ووضع نفسه ممثلا للشعب مقابل الحكومة والإرهابيين وجماعات حماية الثورة وطالب بضرورة استكمال الجزء الثاني من مؤتمر الحوار دون طرح بدائل سياسية رغم تعالي أصوات كثيرة بإسقاط الحكومة .

---

[1] _عفيفة المناعي، **المرجع السابق سابقا**، ص،15.

[2] _ احمد القلعي، **تونس الانتقال الديمقراطي العسير**، د. ط ، مزكر القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: تونس، 2017، ص 180.

نجحت جلسات الحوار المتواصلة –52 جلسة – في الوصول إلى التوافق على شخصية مهدي جمعة رئيسا للحكومة، وفي 26 يناير 2014 تمت المصادقة على الدستور التونسي بأغلبية واسعة (200 صوتا من 217 عضوا) الذي نص على حق العمل اللائق والحق النقابي وحق الإضراب.[1]

2/ الإتحاد العام التونسي ومشاركته في الحكم .

كان الإتحاد قد دافع مطولا على أن دوره لا يمكن حصره في مربع المطلبية واستند في ذالك خاصة إلى الشرعية التاريخية ،وبعد نجاح الإتحاد راعيا للحوار الوطني في إيصال البلاد إلى بر الأمان وإقناع كل الأطراف بحكومة تصريف أعمال من أجل الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية ،أمضى الإتحاد اتفاقا في الأجور سنة 2014 مع حكومة مهدي جمعة .

إن إقرار شرعية مبدأ التوافق والحوار إلى جانب الرعية الانتخابية كان بادرة وتجديدا في آليات العمل السياسي والخروج من الأزمات ،بل انه تقليد تاريخي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى منظمة عملت في كل مراحل تاريخها على تحمل مسؤولياتها الوطنية ،وأتت جائزة نوبل للسلام لسنة 2015 لتتوج هذا الدور الذي استحقه الإتحاد ضمن الرباعي الراعي للحوار عن جدارة .[2]

في يوم 9 أكتوبر 2015 أعلنت لجنة نوبل فوز رباعي الحوار الوطني التونسي بجائزة نوبل للسلام لإسهامه في بناء الديمقراطية بعد ثورة الياسمين التي أطاحت بنظام الرئيس بن علي عام 2011.[3] تقديرا لتاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل ودوره الأساسي في تجنيب تونس عن حرب أهلية .

---

[1] _احمد محمد مصطفى ،حياة اليعقوبي ، **المرجع السابق** ، ص ص ، 26–32 .

[2] _ احمد محمد مصطفى ،حياة اليعقوبي ،**المرجع نفسه** ،ص ص ،32_35 .

[3] _ عبد الوهاب الطيبي، **المرجع السابق**، ص 66 .

خلاصة الفصل:

خلصنا في هذا الفصل إلى معرفة كيف قام الإتحاد العام التونسي للشغل بدورٍ تاريخي منذ تأسيسه مرورا بكل ما عاشه عبر تاريخيه في علاقته مع السلطة، جعلته لا ينفصل عن العمل السياسي وقدرته على مواجهة المستعمر ، و كانت الثورة التونسية تأكيدا لهذا الدور الريادي الذي قام به الإتحاد .

جاء تأكيد الإتحاد العام التونسي للشغل على الدور الفعال الذي قام به في الثورة، حيث ركز على العمل النقابي الاجتماعي ومشاركته أيضا في العمل السياسي، فخاض الإتحاد تجربة الحوار الوطني من الرباعي الراعي للحوار الوطني، فشهد له التاريخ بأنه هو الراعي الأول والقائد في تلك المبادرة ،فستحق جائزة نوبل عن جدارة.

كانت التجربة الحوار الوطني التي سيرها الإتحاد العام التونسي للشغل من أكثر التجارب نجاحا وتأثيرا واتساقا مع النضال التاريخي للآباء الأوائل لهذا الإتحاد ،حيث فتحت بابا مهما لمنح الخطاب النقابي التونسي بعدا أقوى.

الخاتمة

يعد المجتمع المدني من الركائز المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، وذالك من خلال الدور الذي تبرزه مختلف مؤسساته في تفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية .

إن دراستنا لطبيعة المجتمع المدني ودوره في ترسيخ أسس الديمقراطية في دولة تونس سمحت لنا بالفهم الجيد لمدى فاعلية ومساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي من خلال إنشاء علاقة متماسكة مع الدولة قوامها الوحدة والحوار والتعاون، حيث أستند هذا الأمر إلى إطار مفاهيمي تضمن أهم مفاهيم المجمع المدني و مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ثم توضيح دور أهم مؤسسات المجتمع المدني التونسي والمتمثلة في الإتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة النقابية العمالية التي لم يقتصر نشاطها على المستوى الاجتماعي بل إمتدى حتى على المستوى السياسي ليكون قوة فاعلة في صنع السياسيات العامة، حيث ساهم بدوره في عملية الانتقال الديمقراطي قبل الثورة وبعدها، باعتماده آلية الحوار كأداة للتعامل مع السلطة وزيادة تأثيره كفاعل أساسي في عملية الانتقال الديمقراطي.

نتائج الدراسة

01_ يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان المصالح المالية والمعنوية لأفراده.

02_ المجتمع المدني ملتزم بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات .

03_ تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطاراً ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة المتبادلة بينهما.

04_ مشاركة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا لإرساء قواعد الديمقراطية باعتباره أحد أطراف الحكم الراشد.

05_ يؤدي المجتمع المدني دورا مهما في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي، وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسية .

06_ إن إرساء قواعد الديمقراطية وتكريسها في نسق سياسي يتطلب الارتقاء بالثقافة السياسية للمجتمعات.

07_ من أسباب التحول الديمقراطي انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي وكذا تغيير إدراك القيادة والنخب السياسية.

08_ تربط المجتمع المدني بالديمقراطية علاقة التأثير والتأثر، فالمجتمع المدني هو عامل محفز للديمقراطية والديمقراطية هي عامل دعم ومساند لتلك المنظمات في ظل دولة مدنية حديثة تؤمن بقيم المواطنة بعيدا عن أية تقاطعات.

09_ يعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل أبرز الفاعلين عملية الانتقال الديمقراطي بتونس، من خلال مساهمته الازدواجية العمل النقابي والسياسي قبل الثورة وبعدها.

10_ اعتماد الإتحاد العام التونسي للشغل على آلية الحوار الوطني مكنته من تجنيت الدولة التونسية الوقوع في حروب أهلية.

11_ استحقاق وتتويج الإتحاد العام التونسي للشغل بجائزة نوبل للسلام سنة 2015 نضير جهوداته الجبارة في ترسيخ الديمقراطية، باعتباره ابرز المنظمات الراعية للحوار الوطني في تونس،التي تتبني الحوار الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

• قائمة المصادر والمراجع

• الكتب

1.إيمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي**، ط2، معهد البحرين للتنمية السياسية:2017.

2.حسام شحادة ، **المجتمع المدني** ، ط1، بيت المواطن ، دمشق ،2015.

3. الإتحاد العام التونسي للشغل،**القانون الأساسي للإتحاد العام التونسي للشغل**،المصادق عليه من طرف نواب المؤتمر الاستثنائي: جربه في 8.7 و9 فيفري2002.

4.إيمان أحمد، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**،المعهد المصري الدراسات السياسية والإستراتجية، فبراير2016.

5.الإتحاد العام التونسي للشغل، **النظام الداخلي**، تمت المصادقة عليه في الهيئة الإدارية الوطنية بتاريخ 6 و7 جويلية 2017.

6.عدنان المنصر، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات** ، ط01 ، المركز العربي للأبحاث والدراسات: بيروت، فبراير 2012.

7.حسن حاج علي احمد، **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، نوفمبر 2015.

8.عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات: بيروت، يناير، 2012.

9. احمد القلعي ، **تونس الانتقال الديمقراطي العسير** ، د. ط، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: تونس، 2017.

- **المجلات والدوريات والتقارير**

1.سميرة كيم، وهيبة كواشي، **دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية، الإتحاد العام التونسي للشغل نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية: العدد04، ديسمبر 2020.

2.عائشة عباش،**الإتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية .جدلية الفعل النقابي والسياسي**، مجلة العلوم السياسية والقانون: العدد الأول ، يناير 2017.

3.عفيفة المناعي ،**الإتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي ،برنامج دعم البحث العربي ،الدورة الثانية :كانون الثاني/ يناير 2016.

4.عبد اللطيف الحناشي، **خيارات الإتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر**، مركز الجزيرة للدراسات:02 فبراير 2017.

5.بلال عبد الله، **الديمقراطية التداولية في تونس بعد الثورة :دراسة لدور إتحاد الشغل** ، مبادرة الإصلاح العربي: أكتوبر 2017.

6.مولدي الاحمر، **النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق "الربيع العربي":مثال الإتحاد العام التونسي للشغل** ،سياسات عربية: العدد 30، كانون الثاني/ يناير 2018.

- **المذكرات**

1.محمد يحياوي ، **دور المجتمع المدني في عملية التنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ،إشراف: عبد اللطيف دحيه ،جامعة المسيلة ،2018_2019.

2.سمية لعجال ،ام النون مسقم ، **آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات أفريل 2011**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،إشراف: قيرع سليم ،2016_ 2017.

3.تمازيرت ليندة ، بوقطوف مريم ، **التحولات الديمقراطية في شمال إفريقيا:دراسة حالة تونس 2011-2017**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،إشراف :عمرون محمد ،جامعة تيزي وزو،2017-2018.

4.حياة شيباني،رفيقة حنكة ،**الإتحاد العام التونسي للشغل وعلاقته بحزبي الدستور الجديد والقديم (1948_1956)** مذكرة لنيل شهادة ماستر، إشراف: محمد السعيد عقيب ،جامعة الوادي.

5.شبابحي صليحة، **العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في تونس 2010-2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، إشراف: رداودي عبد المالك ،جامعة المسيلة ،2018-2019.

6.عبد الوهاب الطيبي ،**الإنتقال الديمقراطي في تونس 2011-2015 دراسة تقييمية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر،اشراف: محمد بوضياف ،2015- 2016.

- **مواقع**

1.مصطفى عطية جمعة، **تعريف المجتمع المدني**،على الرابط :

/https://www .alukah.net/sharia/0/107726

2. خالد فياض،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين**،على الرابط: https//www.bipd.org/publications/Articles/article190519.aspx.

الملاحق

الملحق رقم 1: يمثل صورة لشعار الإتحاد العام التونسي للشغل.

الملحق رقم 2: يمثل صورة للمقر القديم والجديد للإتحاد العام التونسي للشغل.

الملحق رقم 3: يمثل صور لزعيمي الإتحاد فرحات حشاد و نور الدين الطبوبي.

NUMERO SPECIAL

7e ANNIVERSAIRE

ECH-CHAAB

«LE PEUPLE»

ORGANE DE L'UNION GENERALE TUNISIENNE DU TRAVAIL

الملحق رقم 4: يمثل صورة للرباعي الراعي للحوار الوطني الفائز بجائزة نوبل للسلام 2015.

الفهرس

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
التشكر	
الاهداء	
المقدمة	أ–ز
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	09
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.	10
المطلب الأول: تعريف ونشأة المجتمع المدني	10
المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني	12
المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني	12
المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.	14
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي	14
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي.	15
المطلب الثالث: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي	16
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: الإتحاد العام التونسي للشغل	
تمهيد	21
المبحث الأول: ماهية الإتحاد العام التونسي للشغل	22
المطلب الأول: تعريف ونشأة الإتحاد العام التونسي للشغل	22
المطلب الثاني:أهداف ومبادئ الإتحاد العام التونسي للشغل	24
المطلب الثالث:الهيكلة المركزية للإتحاد العام التونسي للشغل	26

المبحث الثاني: دور الإتحاد العام التونسي للشغل في التحول الديمقراطي بتونس.	30
المطلب الأول: دور الإتحاد العام التونسي للشغل قبل ثورة	30
المطلب الثاني: دور الإتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة الثورية	35
المطلب الثالث:الإتحاد العام التونسي للشغل ومرحلة الحوار الوطني	37
خلاصة الفصل	40
خاتمة	42
قائمة المصادر والمراجع	45
الملاحق	49
فهرس الموضوعات	54

ملخص:

إن منظمات المجتمع المدني منذ نشأتها كانت معنية بالشأن الإجتماعي والسياسي من أجل تكريس الديمقراطية، فمن الواضح أن المجتمع المدني التونسي المتأصل في بيئته أكثر من قرن ونصف من الزمن يزخر بنقاط قوة متعددة جعلت منه محركاً أساسياً لثورة الكرامة وفاعلاً محورياً في عملية الإنتقال نحو الديمقراطية، من خلال الدور الذي لعبه الاتحاد العام التونسي للشغل الشريك الأساسي في بناء دولة الإستقلال.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني، الإنتقال الديمقراطي، الديمقراطية، الإتحاد العام التونسي للشغل.

Abstract:

Since its inception, civil society organizations have been concerned with social and political affairs in order to consolidate democracy. It is clear that Tunisian civil society, rooted in its environment for more than a century and a half, is replete with multiple strengths that made it a key driver of the Dignity Revolution and a pivotal actor in the process of transition towards democracy. During the role played by the Tunisian General Labor Union, the main partner in building the state of independence.

key words:

Civil society, democratic transition, democracy, the Tunisian General Labor Union.